



# لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الرابعة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017
أنشطة اللجنة المتعلقة بالتغذية خلال فترة ما بين الدورات: ملخصات

## أولاً - مساهمة اللجنة في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) - مناقشة لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية التابعة للجنة

1- قامت اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين، إدراكاً منها بأن الأسباب المرتبطة بسوء التغذية معقدة ومتعددة الأبعاد وتتطلب تكثيف الجهود من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك من منظومة الأمم المتحدة، بإقرار استراتيجية مقترحة بشأن "مشاركة اللجنة في النهوض بالتغذية". وقد عرضت هذه الاستراتيجية رؤية للجنة من أجل تعزيز عملها في مجال التغذية، مع اقتراح تركيز مبكر على نظم الأغذية؛ وحددت، دعماً لهذا الالتزام، سلسلة من الأنشطة ستنفذ على مدى السنوات المقبلة، تحت إطار عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) وكجزء من الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعت الوثيقة كذلك أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة فيها إلى "أن يناقشوا، خلال فترة ما بين الدورات 2016-2017، برنامج عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية"، وأن يحددوا مساهمة اللجنة المحتملة بما يتماشى مع ولايتها.

2- وإن عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، الذي أعلنت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 أبريل/نيسان 2016، هو للجميع. وهو فرصة لجميع أصحاب المصلحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وللعمل معاً على وضع حدٍ لسوء التغذية بجميع أشكاله، ولبناء الزخم للجهود المبذولة والحفاظ عليه طوال العقد من أجل تحقيق الأهداف والمقاصد المنشودة بحلول عام 2025. ويقترح برنامج عمل عقد التغذية، الذي وضع بالاشتراك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبالتعاون مع جهات شريكة أخرى وهي، برنامج الأغذية العالمي والصندوق



mu271

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: [www.fao.org](http://www.fao.org)

الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إطاراً لتوجيه الجهود الجماعية، مشفوعاً بمبادئ توجيهية ومجالات عمل مقترحة ووسائل تنفيذ وأقسام خاصة بالحوكمة والمساءلة.

3- وقد اجتمعت مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية في 10 فبراير/شباط 2017 وناقشت كلا من مسودة برنامج عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية ووثيقة معلومات أساسية بعنوان "مشاركة اللجنة في النهوض بالتغذية ومساهمتها في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025" (الوثيقة CFS OEWG-Nutrition 2017/02/10/02). وافتتح باب المناقشة بعرض مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية والمسودة الأولى لبرنامج عمله. وعرض الاقتراح المقدم من هاتين المنطمتين أدواراً مقترحة للجنة لدعم تنفيذ برنامج العمل من خلال: (1) عقد حوار بشأن المساءلة مع أعضائها وأصحاب المصلحة فيها؛ (2) وإتاحة منبر للنقاش بشأن السياسات ولتحقيق المزيد من التقارب بين السياسات؛ (3) ووضع التزامات وإجراءات؛ (4) ودعم إنشاء شبكات العمل.

4- وقدم أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة فيها تعقيبات بشأن مسودة برنامج العمل المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، والتمسوا بعض الإيضاحات بخصوص بعض الأدوار المقترحة للجنة والتي يمكن أن يُستَترشد بها عند صياغة النسخة التالية. وأعاد أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة فيها تأكيد التزاماتهم بدعم الجهود الجماعية الرامية إلى القضاء على جميع أشكال سوء التغذية، والتي ستستَترشد باستراتيجية اللجنة بشأن التغذية التي أقرتها في دورتها الثالثة والأربعين. وكانت المساهمات الملموسة الأولى للجنة في عقد العمل، بالاستناد إلى الاستراتيجية الصادرة عنها، على النحو التالي:

- تقرير مستقل مستند إلى الأدلة صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة (أكتوبر/تشرين الأول 2017)؛
- توجيهات سياسية شاملة بشأن التغذية ونظم الأغذية لتعزيز التقارب بين السياسات على الصعيد العالمي (أكتوبر/تشرين الأول 2019)؛
- تبادل الدروس المستخلصة والخبرات المكتسبة بشأن التغذية (أكتوبر/تشرين الأول 2017 وأكتوبر/تشرين الأول 2018، وكل سنتين)؛
- تقارير مرحلية عن الإجراءات في مجال التغذية (كل سنتين من أكتوبر/تشرين الأول 2017).

5- وسيتمثل دور اللجنة في تعزيز الاتساق والتقارب بين السياسات على المستوى العالمي في توجيهات سياساتية شاملة تركز على التغذية ونظم الأغذية، وهو ما يتوقع أن يشكل المساهمة الرئيسية في عقد العمل، إضافة إلى تنظيم اجتماعات لتبادل الدروس المستخلصة والخبرات المكتسبة كل سنتين. وسيتم تخصيص حيز للشركاء، مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وجهات أخرى، لتتبع التقدم المحرز بشأن التغذية ومتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وأي ثغرات محتملة في مجال السياسات.

6- وقد أقرت مجموعة العمل المفتوحة العضوية بأن القسم من برنامج عمل عقد العمل الذي يجمع الالتزامات والذي سيخضع لتحديث منتظم، يمكن أن يتيح فرصة للجنة لاستعراض ما تقوم به من عمل وتحزره من تقدّم عام، وللنظر في الفرص المتاحة لمواصلة تكثيف جهودها. ويمكن تحديث استراتيجية اللجنة بشأن التغذية بعد عام 2019، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

## ثانيًا - حدث فترة ما بين الدورات الأول المتعلق بالتغذية:

### الاستثمارات من أجل نظم أغذية صحية

(9 مايو/أيار 2017)

7- لقد شكّل هذا الحدث جزءاً من سلسلة من الأحداث الهادفة إلى "بلورة فهم مشترك للقضايا وإرساء الأساس لعمل اللجنة المستنير في مجال تقارب السياسات" بشأن التغذية ونظم الأغذية، الذي دعت إليه الاستراتيجية حول "مشاركة اللجنة في النهوض بالتغذية" التي أقرتها اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين.

8- وجاء هذا الموضوع بناءً على اقتراح مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية التابعة للجنة، بالاستناد إلى وثيقة المناقشة التي أعدتها عن هذا الموضوع اللجنة الدائمة للتغذية. وعرض هذا الحدث أحد أنشطة اللجنة العديدة التي تساهم في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)<sup>1</sup> وفي تنفيذ إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية<sup>2</sup> الذي التزمت فيه الدول الأعضاء بزيادة الاستثمارات للتدخلات الفعالة الرامية إلى تحسين النظم الغذائية والتغذية للسكان، وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

9- وسلّط الحدث الضوء على القيود والفرص التي تتيحها مختلف نظم الأغذية للتدخلات الهادفة إلى تحسين التغذية وصحة الإنسان من خلال توفير إطار تحليلي نظري فضلاً عن أمثلة ملموسة للطريقة التي عالج بها مختلف أصحاب المصلحة مسألة نظم الأغذية الصحية بصورة أكبر من خلال استثمارات محددة في سياقات مختلفة.

10- وساهم هذا الحدث في التوصل إلى فهم أكبر للمجالات المحتملة للعمل ذي الأولوية لتعزيز الجهود المبذولة لجعل نظم الأغذية موجهة بشكل أكبر نحو تحقيق نتائج التغذية، وأيضاً بالتشديد على تبعاتها بالنسبة إلى القطاعات الأخرى من خلال مناقشة الروابط والتوترات والمقايضات.

11- ويمكن تلخيص الدروس التي عرضت، بما في ذلك التحديات والقيود، والرسائل الأساسية التي تم تبادلها، والتعليقات التي قُدمت خلال الحدث في النقاط التالية:

<sup>1</sup> قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/70/L.42.

<sup>2</sup> الوثيقة ICN2 2014/3 Corr.1.

(أ) إن النظم الغذائية معقدة ومتنوعة. فهي تتغير بصورة مستمرة وسريعة لأنها تخضع لتأثيرات خارجية هامة، مثل النمو السكاني وتغير المناخ والتوسع الحضري. ينبغي أن تؤخذ جميعها بعين الاعتبار عند تحليل نظم الأغذية على المستويين الوطني والمحلي وتحديد المسارات لزيادة أثرها الإيجابي على التغذية.

(ب) في هذا السياق الديناميكي، ينبغي أخذ مواقف المرأة وأدوارها (المتغيرة) في الحسبان لدى التخطيط لنتائج تغذية أفضل.

(ج) إن اعتماد نهج متعدد القطاعات لتحسين نظم الأغذية أمر مهم نظرا إلى أن هذه النظم تعتبر نقطة اتصال استراتيجية وتشكل "عدسات" صالحة لتحليل التفاعل المعقد بين العديد من السياسات العامة إضافة إلى الزراعة، بدءا بالصحة ولكن بما يشمل أيضا التخطيط الحضري والريفي والتعليم والنقل والخدمات اللوجستية والبيئة والنمو الاقتصادي.

(د) تم التأكيد على أن نظم الأغذية ليست في حد ذاتها جيدة أو سيئة، صحية أو غير صحية. فهي تمثل ضمن عوامل كثيرة، عاملا لتحسين نتائج التغذية. ولكنها تساهم فعلا في تحقيق نتائج مرغوب فيها إلى حد ما بالنسبة إلى التغذية وفي بلوغ أهداف اجتماعية أخرى كذلك. لكن نظم الأغذية في الوقت الحاضر، رغم ما تحقّق من إنجازات هامة، بما في ذلك في مجال مكافحة الجوع، لا تؤدي بما يكفي إلى نظم غذائية صحية نظرا إلى أن جميع بلدان العالم يعاني من شكل واحد على الأقل من أشكال سوء التغذية.

(هـ) تؤدي السياسات الحكومية دورا رئيسيا في التأثير في ما إذا كانت نظم الزراعة والأغذية تساهم في تحقيق نظم غذائية صحية وتحسين التغذية. وكما أكّدت على ذلك حالة البرازيل، فإن النهج الحكومية، على الصعيدين الوطني ودون الوطني، مهمة لمعالجة أوجه تعقيد نظم الأغذية وتلك الخاصة بالاستثمار فيها من أجل تحقيق نتائج تغذية أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لربط برامج التغذية المدرسية بصغار المنتجين الزراعيين أن يسفر عن أوجه تآزر إيجابية. كما يمكن للإنفاق الحكومي في البنية التحتية أن يدعم تحسين الاستثمار الزراعي وتعزيز نتائج التغذية.

(و) كان هناك تأكيد على أن القطاع الخاص والمزارعين شريكان رئيسيان في هذا المسعى. ويمكن للسياسات الحكومية التي يتم صياغتها بصورة استراتيجية تحفيز الدعم من القطاع الخاص لتقديم مساهمات إيجابية، على نحو ما أبرزته حالة كوت ديفوار، بما في ذلك في استخدام التكنولوجيا من أجل إنتاج أغذية صحية أكثر. كما سلّطت هذه الحالة الضوء على أهمية التعامل مع العادات المتغيرة للمستهلكين وكيفية استخدام الأغذية المقواة من أجل تحسين التغذية.

(ز) تم التشديد أيضا على كيف يمكن لدور المجتمع المدني أن يكون جوهريا في تحديد الممارسات المستدامة، بما يشمل الممارسات الثقافية التقليدية القائمة على قيم الأجداد والزراعة الإيكولوجية على نحو ما أبرزته حالة غواتيمالا والرسائل القائمة على الحق في أغذية صحية، التي توجّه المستهلكين من أجل القيام بخيارات جيدة.

(ح) ينبغي مواءمة الاستثمارات العامة في نظم الأغذية مع الأهداف الاجتماعية الأخرى. ففي كثير من الأحيان، تتجاهل السياسات الزراعية والصناعية تبعاتها الاجتماعية والصحية. وتحمل الحكومة مسؤولية زيادة الرفاه الاجتماعي، وينبغي لها مواءمة سياسات الاستثمار تحقيقا لهذه الغاية.

(ط) يكتسي اعتماد نهج يتسم بتعدد أصحاب المصلحة ويجمع الجهات الفاعلة كافة داخل نظام أغذية معين، أهمية حاسمة لتحديد الاستثمارات المفيدة وتعظيم فعاليتها لتحسين التغذية.

(ي) يؤدي تثقيف الجهات الفاعلة في نظام الأغذية وبناء قدراتها، إضافة إلى إشراك المجتمعات المحلية، دورا هاما في فهم نظم الأغذية المحلية وتحديد الفجوات الخاصة بالتغذية وأسبابها وكذلك عناصر النظام التي يمكن استهدافها لغرض الاستثمارات تحقيقا لنتائج صحية. ومن المهم، كما تبين من تجربة مدينة تورينو، دعم صغار المنتجين المحليين، بالإضافة إلى تقصير الحلقة الممتدة بين المنتجين والمستهلكين، الذين يشار إليهم على أنهم "المنتجون المشاركون" في هذا المثال.

(ك) من الممكن الوصول إلى نظم غذائية أفضل لأن لكل نظام للأغذية القدرة على إنتاج الأغذية الصحية اللازمة لضمان مستوى جيد من التغذية والصحة البشرية. وينبغي وضع الاستثمارات الخاصة بنظم الأغذية بما يتناسب مع السياقات المحددة. كما ينبغي للقرارات الاستثمارية أن تأخذ بعين الاعتبار اختلافات نظم الأغذية وأن تتعلم من التجارب الأخرى.

(ل) تنطوي الاستثمارات على فائدة أكبر عندما تكون الظروف المواتية مهيأة، وحينما تعزز التدخلات بعضها البعض من خلال خلق أنواع متعددة من رأس المال (البشري والمالي والمادي).

(م) لا تزال هناك فجوات كبيرة، ينبغي تضيقها في مجال المعارف المتاحة للبلدان والمستثمرين عن كيفية الاختيار بين الخيارات الاستثمارية وتلك التي ينبغي إعطاؤها الأولوية بالنسبة إلى سياق معين لنظام أغذية وتغذية. ويمكن للمصارف الإنمائية والمؤسسات المالية الأخرى التي يمكن أن تقدم معلومات مالية سياقية أن تؤدي دورا محددًا لتحسين تحديد الاستثمارات الواعدة التي تحسن التغذية والصحة.

(ن) هناك حاجة إلى المزيد من الأدلة عن الصلة القائمة بين نظم الأغذية ونتائج التغذية، خاصة حيثما ينطوي الأمر في الوقت ذاته على عدة مسائل: الصحة والإنتاجية والربحية والاستدامة.

(س) خلال المناقشات التي دارت أثناء الحدث، انبثقت الحاجة إلى محور تركيز بيئي للاستثمارات في نظم الأغذية، إضافة إلى الشاغل الذي مفاده أنه ينبغي لنظم الأغذية أن تلبي احتياجات سكان عالم آخذين في التزايد.

12- وتم تذكير المشاركين بأن هذا الحدث هو خطوة من عملية يمكن الاستفادة منها في عمل تقارب السياسات الممكن. كما جرى تذكيرهم بأن الدورة الرابعة والأربعين للجنة ستشهد، في 10 أكتوبر/تشرين الأول، تنظيم "يوم للتغذية" سيمثل مساهمة إضافية في هذه العملية، وبأن دعوة لمنتدى الأمن الغذائي والتغذية إلى تقديم أمثلة وممارسات جيدة عن الاستثمارات من أجل نظم أغذية صحية، باتت مفتوحة الآن.

13- واختتم رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية هذا الحدث بتوجيه الشكر إلى اللجنة الدائمة للتغذية على شراكتها في تنظيم هذا الحدث، والمشرقة على المنتدى، السيدة Carin Smaller من المعهد الدولي للتنمية المستدامة، ومؤلفة وثيقة المعلومات الأساسية، الدكتورة Rachel Nugent، والخبراء المشاركين الأربعة، Marie Konaté و Lilian Rahal و Antonio Gonzales و Andrea Pezzana، وجميع المشاركين الذين قاموا بمدخلات خلال الحدث، بالإضافة إلى أمانة اللجنة التي نظمت الحدث.

### ثالثاً - حدث فترة ما بين الدورات الثاني المتعلق بالتغذية: تقييم أثر السياسات من أجل دعم بيئات أغذية صحية ونظم غذائية صحية (26 مايو/أيار 2017)

14- يعتبر هذا الحدث الحدث الثاني من سلسلة من الأحداث الهادفة إلى "بلورة فهم مشترك للقضايا وإرساء الأساس لعمل اللجنة المستنير في مجال تقارب السياسات" بشأن التغذية ونظم الأغذية، الذي دعت إليه الاستراتيجية حول "مشاركة اللجنة في النهوض بالتغذية".

15- كما يمثل مساهمة في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، وفي تنفيذ إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسلّطت المناقشة التي جرت الضوء على كيف يمكن لأدوات تقييم الأثر، السابقة واللاحقة على السواء، أن تزود صانعي القرارات بتحليل الحالة السائدة والتأثير المحتمل للسياسات المتعلقة ببيئات الأغذية والنظم الغذائية. وفي هذا المجال، ينبغي للقرارات المتخذة أن تسترشد بكل البيانات المتاحة، ولكن هناك حاجة إلى التطوير على المستويين الوطني والدولي لتحسين توافر البيانات والمعلومات عن بيئات الأغذية والنظم الغذائية، ضمن جملة أمور أخرى. وينبغي للمقاييس أن تتطابق مع رؤية متفق عليها بالنسبة إلى نظام الأغذية، تأخذ في الاعتبار النظم الغذائية وأنماط الاستهلاك المتغيرة.

16- وفي العديد من الحالات، يمكن تحسين المعلومات باستخدام نظم جمع البيانات الموجودة. ومن بين الدروس التي عرضت خلال المناقشة ما يتمثل في أهمية مراقبة أسعار طائفة عريضة من الأغذية المغذية، ما من شأنه أن يسمح بإجراء تقييم منتظم للقدرة على تحمل تكاليفها، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والإنتاج والبرامج من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى نظم غذائية صحية، ونظم غذائية متنوعة ومناسبة - تلبي الاحتياجات التغذوية وتنسجم بالاعتدال في الأغذية الفائقة التجهيز والسكريات والأملاح والدهون المضافة. وفي ما يتعلق بمحدودية توافر البيانات الأولية، فإن البيانات الثانوية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تشكيل معالم السياسات وتقييمها. وكما تبين في الحالة التي عرضها ممثلان من إندونيسيا وغانا، يمكن لرصد أسعار الأغذية والدراسات الاستقصائية عن الإنفاق الأسري أن يكون مصدراً جيداً للبيانات لتقدير تكاليف النظم الغذائية الصحية والمغذية، وتقييم القدرة على تحمل تكاليفها، واقتراح خيارات للتقليل من تكاليف النظم الغذائية المغذية و/أو زيادة القدرة الشرائية. وتستفيد نظم الرصد من وضع مؤشرات محددة لضمان أن نظم الأغذية تتيح إمكانية الحصول على أغذية مناسبة لتلبية الاحتياجات الغذائية، مثل تكلفة التنوع الغذائي، وتكلفة كفاية المغذيات، وتكلفة النظم الغذائية الموصى بها.

17- وشدّد هذا الحدث على أن هناك حاجة إلى اعتماد نهج متعدد الأبعاد لرصد السياسات، لا يقتصر على قطاعي الزراعة والصحة، وذلك من أجل التعامل بشكل فعال مع التعقيدات المقترنة بصنع القرار لتحقيق نتائج تغذية إيجابية. وكما اتضح من حالة المكسيك، ينبغي فهم السياقات الأسرية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك

على سبيل المثال، فرص الحصول على التعليم أو ظروف العيش الحضرية، وذلك من أجل مواجهة العديد من التحديات والقيود التي تعترض سبيل التغذية الجيدة.

18- وينطوي دعم اتباع نظام غذائي صحي على خطوات عدة: يتعين ضمان أن تكون مجموعة سكانية على دراية بأن الأغذية هي مصادر أساسية للمغذيات اللازمة، لا سيما بالنسبة إلى الفئات الضعيفة تغذوياً مثل الأطفال دون السنتين والنساء الحوامل والمرضعات. ويمكن للأغذية التكميلية المقواة والأغذية التقليدية أن تؤدي دوراً هاماً في معالجة احتياجات هذه الفئات، كما تبين من تجربة إندونيسيا. وأما الخطوة الأخرى فتتمثل في ضمان توافر المعرفة بشأن النظام الغذائي لمجموعة سكانية من أجل دفع السكان باتجاه نظم غذائية صحية. وهذا يتطلب توافر معلومات عن الاستهلاك الغذائي، وهو أمر أكثر صعوبة للقياس من استهلاك "مغذيات وحيدة" مثل الملح.

19- كما شدد الحدث على أهمية اعتماد نهج متعدد أصحاب المصلحة، يجمع جنباً إلى جنب كلا من الجهات الفاعلة المتخصصة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف القطاعات الحكومية على مختلف المستويات الإدارية من أجل تصميم وجمع وتحليل المعلومات اللازمة للتحقق بشكل منتظم من أثر السياسات المتعلقة بالتغذية وضمان المساءلة، إضافة إلى إدخال التعديلات المحتملة على السياسات.

20- وتضمنت المواضيع والقضايا الرئيسية التي أثيرت خلال المناقشة التي جرت ما يلي:

- (أ) ينبغي للتغذية أن تشكل بصورة صريحة جزءاً من المناقشات بشأن آثار مختلف السياسات.
- (ب) ينبغي تقييم السياسات ليس فقط من حيث الآثار المتعلقة بالتغذية ولكن على نطاق أوسع من حيث صحة الإنسان والآثار البيئية وكذلك التأثيرات (المقصودة أو غير المقصودة) على القطاعات الأخرى. وقد تكون هناك حاجة إلى وضع مجموعة شاملة من المؤشرات المتنوعة.
- (ج) ينبغي الارتقاء بالمقاييس الوطنية والدولية وتحديثها لإبراز أهداف التغذية الوطنية والدولية. واقترح بعض المشاركين أنه ينبغي للمقاييس أن تتطابق مع رؤية اللجنة الواردة في الوثيقة المعنونة "مشاركة اللجنة في النهوض بالتغذية".
- (د) إن تبادل الخبرات والدروس المستخلصة في ما بين البلدان مفيد لتشجيع إدراج أهداف التغذية في طائفة واسعة من السياسات.
- (هـ) ينبغي معالجة تضارب المصالح عند مناقشة السياسات من أجل تحقيق نتائج تغذية جيدة. ويمكن لحوار مبكر بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة أن يساعد في التخفيف من حدة هذه المشكلة.
- (و) يمكن لسياسات تقييم الأثر، في بعض الحالات، أن تساعد على مواجهة تقلب أسعار الأغذية المغذية.
- (ز) يمكن تصميم نظم الرصد بصورة مرنة للسماح بإجراء تعديلات والتكيف مع مختلف الحالات والسياسات على المستويين الإقليمي والوطني.
- (ح) تتيح لجنة الأمن الغذائي العالمي، ضمن إطار عقد التغذية، منبراً لمناقشة توجيهات شاملة متعددة القطاعات لمرافقة التحولات التي تشهدها نظم الأغذية والبيئة، على المستوى العالمي، من أجل تحسين التغذية في البلدان.

21- واختتم رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية الحدث بتوجيه الشكر إلى اللجنة الدائمة للتغذية لشرارتها في تنظيم هذا الحدث، والمشرفة على المنتدى، السيدة Lynnette Neufeld من التحالف العالمي لتحسين التغذية؛ ومؤلفة وثيقة المعلومات الأساسية، الدكتورة Anna Herforth؛ والخبراء المشاركين الخمسة، John Nortey، نائب مدير البحوث والمعلومات في وزارة الأغذية والزراعة في غانا؛ و Aldo Verver Y Vargas Duarte، نائب المدير العام للهيئة الاتحادية للحماية من المخاطر الصحية، المكسيك؛ و Vivi Yulaswati، مديرة إدارة الحد من الفقر والرعاية الاجتماعية في وزارة التخطيط في إندونيسيا؛ و Nick Deschuyffeleer، مدير السياسات الغذائية، اتحاد صناعة الأغذية والمشروبات في بلجيكا؛ و Ana Paula Bortoletto، رئيسة معهد برنامج النظم الغذائية الصحية لحماية المستهلكين في البرازيل؛ وجميع المشاركين الذين قاموا بمدخلات خلال الحدث بالإضافة إلى أمانة اللجنة التي نظمت الحدث.

## رابعاً- تحقيق المقصد العالمي الخاص بالتقرّم لعام 2025 -

### الاستثمار في النظم الغذائية للوقاية من التقرّم

(22 سبتمبر/أيلول 2017)

22- يعتبر هذا الحدث الثالث من بين سلسلة من الأحداث الهادفة إلى "بلورة فهم مشترك للقضايا وإرساء الأساس لعمل اللجنة المستنير في مجال تقارب السياسات" بشأن التغذية والنظم الغذائية، الذي دعت إليه الاستراتيجية حول "مشاركة اللجنة في النهوض بالتغذية". وهو يشكل مساهمة في عقد الأمم المتحدة للتغذية (2016-2025) وفي تنفيذ إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

23- ويُعدّ التقرّم أحد أشدّ أشكال نقص التغذية حدّة وأحد أبرز المعوقات التي تحول دون التنمية البشرية، حيث أنه يطلّ عالمياً ما يقارب 155 مليون طفل دون الخامسة من العمر. وللتقرّم تأثيرات طويلة الأجل على الأفراد والمجتمعات بما في ذلك: تراجع النمو الذهني والجسدي وانخفاض القدرة الإنتاجية وتراجع الصحة وازدياد خطر الإصابة بأمراض تنكسية.

24- وفي عام 2012، أقرّت جمعية الصحة العالمية خطة تنفيذ شاملة عن تغذية الأم والطفل والأولاد الصغار تتضمن غايات عالمية ستّ للتغذية حتى عام 2025. وتتعلق الغاية الأولى بالتقرّم. وتدعو إلى خفض عدد الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من التقرّم بنسبة 40 في المائة. وإذا ما استمرت الاتجاهات على ما هي عليه اليوم، تشير التوقعات إلى أنّ هذه الغاية لن تتحقق حيث أنّ 127 مليون طفل دون الخامسة من العمر سيظلون يعانون من التقرّم في عام 2025. وعليه، لا بدّ من مزيد من الاستثمارات والإجراءات لبلوغ الغاية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية لعام 2025 والتي تقضي بخفض هذا العدد إلى 100 مليون طفل.

25- وأسباب التقرّم متعددة، منها ما هو مباشر (عدم كفاية المتحصلات الغذائية والأمراض) ومنها ما هو كامن وأساسي (الافتقار إلى الدخل والسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي). وتتصل بعض الأسباب الكامنة بصورة مباشرة بطريقة عمل النظم الغذائية وأدائها، أو فشلها، لتوفير أنماط غذائية صحية بصورة مستدامة.



26- وفي حين أنّ الأسباب المباشرة قد تختلف من شكل من أشكال سوء التغذية إلى آخر، على غرار التقزّم والسمنة، هناك تشابه بين العديد من الأسباب الكامنة والأساسية. وهي تتضمن: تدني المداخيل، أو الفقر من حيث رأس المال البشري والاجتماعي والمادي، أو الافتقار إلى فرص الحصول على الموارد الطبيعية، أو السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأشمل. ويلاحظ حالياً أنّ هذه الأشكال المختلفة من سوء التغذية تتعايش أكثر فأكثر مع بعضها البعض وأحياناً ضمن الأسرة المعيشية الواحدة.

27- وقد أظهرت التجارب الوطنية وعمل وكالات الأمم المتحدة التي عُرضت خلال الحدث أنّه يتعين على السياسات الوطنية أن تعالج جميع أشكال سوء التغذية معاً وأن تتجنّب المقاربة المجزأة بما يفضي في الوقت نفسه إلى انخفاض التقزّم وارتفاع السمنة.

28- ونظراً إلى تعدد الأسباب (من الصرف الصحي إلى عدم المساواة بين الجنسين وضعف التعليم والفقر وعدم توافر ما يكفي من الأغذية المتنوعة)، تتطلب معالجة التقزّم وأشكال سوء التغذية الأخرى اعتماد "نهج متكامل للنظم الغذائية" واستجابة على مستوى قطاعات متعددة.

29- وشددت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية في مداخلاتها على قناعتها الراسخة بإمكانية الوقاية من التقزّم والحد من معدل انتشاره. وإنّ منظمة الصحة العالمية، بوصفها وكالة شارعة، قد شددت على أهمية توصياتها المستندة إلى البراهين في ما يتعلق بما يُعتبر نمطاً غذائياً صحيحاً كالرضاعة مثلاً. وعرضت كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ما يقومون به من عمل لإصلاح النظم الغذائية من خلال سياسات فعالة لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية، علماً أنّ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يركّز بشكل خاص على المناطق الريفية. وشدد برنامج الأغذية العالمي على عمله الذي يُسترشد به في التدخلات القطرية الخاصة بالتغذية والمراعية لها، بما في ذلك في حالات الطوارئ.

30- وجرى التشديد على أهمية وجود نهج متعدد أصحاب المصلحة يجمع بين جهات فاعلة متخصصة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على المستويات كافة وفي وزارات حكومية مختلفة. وعرضت منظمات الأمم المتحدة أمثلة ممتازة لنهج وإجراءات متكاملة ذات تأثيرات إيجابية كبرى على التغذية. وشددت الحالات الوطنية المعروضة على الحاجة إلى سياسات تشاركية تشجّع وتدعم الجهات الفاعلة المختلفة لمواصلة جهودها في سبيل تحسين التغذية.

31- ويُعدّ الالتزام السياسي الراسخ على أرفع المستويات أساسياً لضمان النهج المتعددة القطاعات وأصحاب المصلحة اللازمة لمكافحة سوء التغذية. ويمكن للتدخلات الخاصة بالتغذية التي تركز على كلّ من الأمّ والطفل أن تكون فعالة للوقاية من التقزّم لدى الأطفال، خاصة خلال أول ألف يوم التي تلي الولادة.

32- والتدخلات الخاصة بالتغذية غير كافية للقضاء على التقرّم. ومن الضروري أن تترافق مع إجراءات مراعية للتغذية وأن تكملها من خلال التطرّق إلى الأسباب الكامنة لسوء التغذية بما يشمل نهجاً متكاملًا على مدى الحياة يشمل الاحتياجات المحددة للفئات المراهقات باعتبارهنّ أمهات المستقبل.

33- وتتيح الاستجابات والسياسات الموجهة إلى القطاع الزراعي فرصاً كبرى لتحسين التغذية. ويعود السبب في ذلك إلى العلاقات المتعددة بين سبل العيش الزراعية والتغذية، بما في ذلك من خلال توليد الدخل والعلاقات بين الإنتاج والاستهلاك وتأثير السياسات العامة على فرص النفاذ الاقتصادي إلى أنماط غذائية مغذية والدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة في الزراعة.

34- وقد ركّز هذا الحدث بشدة على الدور المركزي للمرأة في مكافحة سوء التغذية. فمساهمة المرأة حاسمة باعتبارها تحمل الأطفال والمنتجة الأولى للأغذية من خلال الرضاعة والراعية الأولى للأطفال وكعاملة ومزارعة ومجهزة للأغذية وموزعة لها.

35- وعرضت الحالات الوطنية نهجًا مختلفة للإجراءات الخاصة بالتغذية والمراعية لها. وقد شددت حالة تايلند على أهمية التعبئة القائمة على المجتمع المحلي، فضلاً عن برامج وجبات الطعام المدرسية. وأكدت حالة السنغال على أهمية الرصد بغرض العمل بصورة دائمة على تعديل وتكييف الإجراءات التي تتخذها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ سياساتهم الوطنية الخاصة بالتغذية. وشددت تجربة الهند على الحاجة إلى تطوير التشريعات والسياسات الوطنية لتدخلات حاسمة في مجال الأمن الغذائي للمرأة. وشبكة السلامة الإنتاجية في إثيوبيا، التي تقدم مبالغ نقدية وتحويلات عينية للمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام أمنها الغذائي بشكل مزمن، هي مبادرة مخصصة للتدخلات الهامة المراعية للتغذية.

36- وتتصل أسباب سوء التغذية، بما في ذلك أسباب التقرّم لدى الأطفال، اتصالاً وثيقاً بالسياق وتنبثق عن مجموعة فريدة من العوامل. لذا تدعو المداخلات إلى تدخلات محلية محددة السياق ومعدّة بعناية. وتُعتبر النهج التي يقودها المجتمع المحلي والتي تعتمد على المجتمع المحلي مع مراعاة المعايير الاجتماعية والثقافية أمثلة ممتازة للإجراءات الفعالة والمستدامة والموجهة والتشاركية الطويلة الأجل.

37- وتبرر خصوصية سياق مسائل سوء التغذية، بما في ذلك التقرّم، اعتبار بيئات الأغذية مجال تدخل حيوي ضمن النظم الغذائية. وتُعدّ بيئات الأغذية نقطة دخول رئيسية في النظام الغذائي للسياسات والاستثمارات والإجراءات بغية تشجيع التغيير الإيجابي للنمط الغذائي ومجالاً هاماً يتركز عليه عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي لتحقيق التقارب بين السياسات الخاصة بالتغذية بما يتماشى مع توصيات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة في تقريره عن التغذية والنظم الغذائية.

38- وختم رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية بالتوجه بالشكر إلى كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية على ما قدمته من مساهمات مالية مكّنت من إقامة هذا الحدث، فضلاً عن مداخلاتها ضمن فريق الخبراء. وتوجه بالشكر إلى ميسرة الجلسة، السيدة

Stineke Oenema من لجنة الأمم المتحدة الدائمة للتغذية؛ والمتحدثة الرئيسية السيدة Suneetha Kadiyala؛ والخبراء الأربعة السيدة Vandana Prasad من الهند والسيد Abdoulaye Ka من السنغال والسيد Ferew Lemma من إثيوبيا والسيدة Emorn Udomkesmalee من تايلند؛ فضلاً عن جميع من كانت لهم مداخلات في سياق اليوم وكذلك أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي التي نظّمت هذا الحدث.